

وإذ يكرر تأكيد أن اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية، في دورتها الاستثنائية، مازالت هي الهيئة المختصة المفوضة في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتفاوض حول مدونة قواعد سلوك الشركات عبر الوطنية،

وإذ يؤكد من جديد ضرورة الانتهاء من مدونة قواعد سلوك الشركات عبر الوطنية في أقرب وقت مستطاع،  
وإذ يأخذ في الاعتبار التعليقات التي أدلت بها الوفود بشأن الموضوع أثناء الدورة الخامسة عشرة للجنة<sup>(٤٦)</sup>،

يطلب إلى رئيس اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية في دورتها الاستثنائية، أن يواصل، بالتنسيق مع المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية، تكثيف المشاورات المتعلقة بمدونة قواعد سلوك الشركات عبر الوطنية، بغية استئناف المفاوضات المعنية بالمدونة في سياق الدورة الاستثنائية للجنة، وذلك في موعد لا يتجاوز نهاية عام ١٩٩٠.

الجلسة العامة ١٥

٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩

## ٢٥/١٩٨٩ - الشركات عبر الوطنية وحماية البيئة في البلدان النامية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قرارات الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ المؤرخين في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ بشأن المنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها وبشأن تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، على التوالي، و ١٩٦/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ بشأن مؤتمر للأمم المتحدة معني بالبيئة والتنمية،

وإذ يدرك أن المؤسسات الصناعية الكبيرة، بما فيها الشركات عبر الوطنية، غالباً ما تكون مستودعاً للمهارات التقنية النادرة اللازمة للحفاظ على البيئة، كما أنها تضطلع بأنشطة في قطاعات لها أثرها على البيئة، وتحمل، بهذا القدر، مسؤولية محددة،

وإذ يعترف بالدور الذي يمكن لمركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية أن يؤديه في تحليل أنشطة الشركات عبر الوطنية واستراتيجياتها في سياق حماية البيئة والحفاظ عليها،

وإذ يعرب عن القلق لأن العمليات الشديدة التلويث التي تخل بالتوازن البيولوجي وتستخدم تكنولوجيا تنطوي على مخاطر

كبيرة بالنسبة للبيئة قد نُقلت إلى البلدان النامية عن طريق عمليات الشركات عبر الوطنية،

وإذ يعرب عن القلق إزاء الاتجار غير المشروع بالنفايات والمنتجات السامة وغيرها من النفايات والمنتجات الخطرة والتخلص منها في كثير من البلدان، ولاسيما البلدان النامية،

وإذ يلاحظ مع الارتياح اعتماد اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبتصريفها<sup>(٤٧)</sup>،

وإذ يؤكد الحاجة إلى قيام الشركات عبر الوطنية بزيادة تطوير التكنولوجيات التي لا تسبب تلويثاً شديداً ولا تنطوي على أخطار بالنسبة للبيئة، وبتطبيقها أينما قامت بعملياتها،

وإذ يدرك الدور التنسيقي الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ميدان البيئة،

١ - يحيط علماً بتقرير الأمين العام عن الشركات عبر الوطنية والمسائل المتعلقة بالبيئة<sup>(٤٨)</sup>؛

٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع كبار الخبراء في هذا الميدان والشركات عبر الوطنية والمنظمات الدولية المختصة، بدراسة تحليلية عن القطاعات الرئيسية للأنشطة التي تترتب عليها آثاراً ضارة فيما يتعلق بالمحافظة على البيئة، وعن العوامل التي تحدد توزيع هذه الأنشطة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛

٣ - يطلب إلى الأمين العام، نظراً للمسؤوليات المحددة للمؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا الميدان، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية، أن يواصل إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز اشتراك هذه المؤسسات في الجهود الرامية إلى الحفاظ على البيئة وحمايتها، بما في ذلك خاصة وضع مجموعة من المعايير والمبادئ التشغيلية؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يجمع بيانات عن المصادر الحالية للمعلومات المتعلقة بالتكنولوجيات الخطرة بيئياً وتوفر التكنولوجيات البديلة، وتقديم توصيات عن سبل ووسائل زيادة وتيسير النقل الفعال للتكنولوجيات البديلة إلى البلدان النامية؛

٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يحدد الوسائل التي يمكن بها للبلدان النامية، بصفه خاصة، أن تفيد من تجربة البلدان الأخرى في جهودها لحماية البيئة من حيث علاقتها بأنشطة المؤسسات الصناعية، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية؛

٦ - يطلب إلى الأمين العام أن يقوم بالتشاور مع الحكومات والأطراف الأخرى المهتمة بالأمر، بالنظر، في إطار الجهود العامة

(٤٧) انظر: UNEP IG.80/3

(٤٨) E/CN.10/1989/12

(٤٦) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٨٩، ملحق

رقم ١٠ (E/1989/28/Rev.1)، الفصل الرابع.

لحفاظ على البيئة وتعزيز دور الشركات عبر الوطنية خاصة ، في جدوى إنشاء صندوق يمول من تبرعات الشركات عبر الوطنية ويخصص لدعم جهود البلدان النامية في سبل حماية البيئة :

٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية ، في دورتها السادسة عشرة ، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ١٥  
٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩

٢٦/١٩٨٩ - مساهمة مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة د-١٣/٢ المؤرخ في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٦ بشأن برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ،

وإذ يشير إلى قراره ١/١٩٨٨ المؤرخ في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٨ ومقرره ١٦١/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٧ نوز/يوليه ١٩٨٨ ،

وإذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام عن استثمارات الشركات عبر الوطنية في افريقيا<sup>(٤٩)</sup> الذي قدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين في سياق استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل ،

وإذ يضع في اعتباره أن بوسع الشركات عبر الوطنية أن تسهم في الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا من خلال ريادة الاستثمار المباشر في القطاعات الإنتاجية من الاقتصادات الافريقية ،

وإذ يُسَلَّم بأن قيام الشركات عبر الوطنيه بالاستثمار في افريقيا من شأنه أن يشكل مصدراً كبيراً لتدفقات الموارد غير المنتجة للديون إلى افريقيا ،

وإذ يلاحظ مع القلق أن حصة الاستثمارات التي تجرّبها الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية تندى بقدر كبير عموماً . وفي افريقيا على وجه الخصوص ،

١ - يطلب إلى الأمين العام إعداد تقرير يتضمن ، في حلة أمور ، توصيات باستراتيجيات بديلة من شأنها أن تهيئ إطاراً ذا

منفعة متبادلة ويفضي إلى تدابير ملموسة لتشجيع الشركات عبر الوطنية على الاستجابة بصورة إيجابية لتحسين المناخ الاستثماري في افريقيا ومن ثم لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية ذاتية الدعم ، وفقاً لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ وخطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية مونروfia للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، المعتمدة في عام ١٩٨٠<sup>(٥٠)</sup> ، ولاسيما في القطاعات التي يمكن أن تسهم فيها الشركات عبر الوطنية إسهاماً بالغاً عن طريق تعبئة رأس المال والخبرة التقنية ونقل التكنولوجيا والوصول إلى الأسواق ؛

٢ - يدعو بلدان الوطن للشركات عبر الوطنية إلى أن تشجع ، كتدبير مكمل للتدابير التي تتخذها البلدان النامية نفسها ، قيام تلك الشركات بالاستثمار في جميع البلدان النامية ، ولاسيما في افريقيا ، وإلى أن تنظر ، تحقيقاً لتلك الغاية ، في توفير عدة أمور تشمل الحوافز المالية والضريبية ، بما في ذلك الإعفاءات الضريبية ؛

٣ - يطلب إلى الأمين العام مواصلة تعبئة الموارد لأغراض زيادة دعم احتياجات المساعدة التقنية للبلدان الافريقية على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية لتمكينها من زيادة قدراتها على التعامل مع الشركات عبر الوطنية حتى تستفيد من الفرص الاستثمارية من خلال الشركات عبر الوطنية ؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام تحسين التقرير المعد لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل<sup>(٤٩)</sup> بحيث يقدم تغطية تفصيلية وشاملة للاستثمار الأجنبي المباشر في افريقيا على أساس قطاع تلو الآخر ، وتقديم تقرير عن ذلك إلى اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية في دورتها السادسة عشرة .

الجلسة العامة ١٥  
٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩

٢٧/١٩٨٩ - أنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا وناميبيا

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشير إلى قراراته السابقة بشأن أنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا وناميبيا ، وبصفة خاصة القرار ٥٦/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٧ نوز/يوليه ١٩٨٨ ، الذي حث فيه جميع الشركات عبر الوطنية على أن توقف فوراً جميع أشكال التعاون مع نظام الأقلية العنصري في جنوب افريقيا وطالب الدول الأعضاء والشركات عبر الوطنية باتخاذ إجراءات محددة لإنهاء هذا التعاون ،